

الجنابة على الجنين (الإجهاض)

والأحكام المتعلقة به

د/ محمد سعيد سعد الحارثي (*)

• المقدمة:

الحمد لله نعمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
وسيئات أعمالنا من يهديه الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد
أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله.

وبعد ،،،

فهذا بحث عن الجنابة على الجنين أو الإجهاض في مادة "الحدود
والقصاص" وقد يعبر عن هذه الجنابة بالجنابة على ما هو نفس من وجه دون
وجه. لأن الجنين يعتبر نفسا من وجه، ولا يعتبر كذلك من وجه آخر فيعتبر
نفسا من وجه لأنه آدمي ولا يعتبر كذلك لأنه لم ينفصل عن أمه ويعللون ذلك
بأن الجنين ما دام مختبئا في بطن أمه فليس له نمة صالحة أو كاملة ولا
يعتبر أهلا لوجوب الحق عليه لكونه في حكم جزء من الأم لكنه لما كان
منفردا بالحياة فهو نفس وله نمة باء-تبار هذا الوجه يكون أهلا لوجوب الحق
له من إرث ونسب ووصية.

ولقد قسمت هذا البحث إلى خمسة مباحث: الأول في التعريف بالجنين،
والثاني في معنى الإجهاض ومتى تقع هذه الجنابة، والثالث في حكم
الإجهاض وآراء العلماء فيه، والرابع في العقوبة المقررة للجنابة على
الجنين. وينقسم إلى خمسة مطالب: أولا: انفصال الجنين عن أمه ميتا،

(*) أستاذ مساعد بقسم القضاء (متقاعد).

وثانيا: انفصال الجنين عن أمه حيا وموته بسبب الفعل، وثالثا: انفصال الجنين حيا ولم يمت، ورابعا: انفصال الجنين بعد وفاة الأم أو عدم انفصاله، وخامسا: أن يترتب على الجناية إيذاء الأم أو جرحها أو موتها، والمبحث الخامس: هل في الجنين كفارة أم لا ؟

ونسأل الله أن يوفقنا جميعا لما يحبه ويرضاه وما سنكتبه في هذا البحث وفي غيره.

• المبحث الأول: التعريف بالجنين:

الجنين في أصل اللغة المستور في رحم أمه بين ظلمات ثلاث كما تعالى: ﴿يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّن بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ﴾^(١) وقد كثر استعماله في الولد ما دام في بطن أمه وهو أحد معانيه في معاجم اللغة.

فقد جاء في القاموس: الجنين الولد في البطن والجمع أجنة وأجن، والجنين كل مستور وجه في الرحم يجن جنا استتر. وأجنته الحامل سترته^(٢). وقد نقل القرطبي في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَنْتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ إذ قال: الجنين الولد ما دام في البطن^(٣).

وهناك من صرح بأن اسم الجنين يلحقه بعد أن تنفخ فيه الروح وهم الحكماء الذين نقل عنهم النويزي ونص عبارته " قالت الحكماء يشتمل الإنسان من كونه نطفة إلى أن يهرم ويموت على سبعة وعشرين حالا وسبعة وعشرين اسما نطفة ثم علقه ثم مضغة ثم عظاما ثم خلقا آخر ثم جنينا ثم وليدا ثم رضيعا. ولقد عبر ابن عابدين بأن الجنين هو فعيل بمعنى مفعول من جنه إذا ستره من باب طلب، وهو الولد ما دام في الرحم ملخصا ويكفي استبانة بعض خلقه كظفر وشعر^(٤).

وعبارات المتخصصين هو المادة التي تتكون في الرحم من عنصرى الحيوان المنوي والبويضة فإنها راجعة إلى الاستتارة المتحقق بهذا المعنى ومنه الجنون لإستتار عقله^(٥).

• المبحث الثاني: معنى الإجهاض ومتى تقع هذه الجناية:

يقال أجهضت الحامل أي ألقت ولدها غير تمام ويقال وأجهضت جنيناً وفى الحديث: فأجهضت جنينها " فهي مجهض ومجهضة. والإجهاض خروج الجنين من الرحم قبل الشهر الرابع^(٦).

ولم يخرج الفقهاء في استعمالهم لكلمة إجهاض عما أورده اللغويون في تفسير الكلمة إذ جاء في المصباح أجهضت الناقة والمرأة ولدها أسقطته ناقص الخلق فالإجهاض إسقاط المرأة بفعل منها عن طريق دواء أو غيره أو بفعل من غيرها. وقد يرد في عبارات الفقهاء كلمة إسقاط بدل كلمة إجهاض وهم يتعرضون في الإجهاض لكل من الحكمين - الأخرى والدنيوي^(٧).

وتقع هذه الجناية كلما وجد ما يوجب انفصال عن أمه، وقد ينفصل الجنين حياً وقد ينفصل ميتاً وتعتبر الجناية تامة بحدوث الانفصال بغض النظر عن حياة الجنين أو موته. وكذا لو ضرب ظهرها أو جنينها أو رأسها أو عضوا من أعضائها وقال الساعاتي يؤخذ مما يأتي من قوله أسقطته بدواء أو فعل أن البطن والضرب ليسا بقيد حتى لو ضرب رأسها أو عالجت فرجها فيه الضمان كما صرحوا به^(٨).

ومن الأمثلة على الأقوال والأفعال المعنوية التهديد والإفزاز والترويع كتخويف الحامل بالضرب أو القتل والصياح عليها فجأة وطلب ذي شوكة عليها^(٩).

وقد روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه " انه استشار الناس في إملاص المرأة^(١٠).

فقال المغيرة بن شعبة شهدت النبي صلى الله عليه وسلم قضى فيه بغرة عبد أو أمة. قال لتأتين بمن يشهد معك فشهد له محمد بن مسلمة.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال ، اقتتل امرأتان من هذيل فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها، فاخصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم: أن دية جنيها عبد أو أمة وقضى بدية المرأة على عاقلتها وورثها ولداها ومن معهم^(١١).

ومن الأمثلة على الأفعال المعنوية تجويع المرأة أو صيامها فلو صامت فأدى الصوم إلى الإجهاض كانت مسئولة عن الجناية ومثل ذلك شم ريح ضار بالحامل^(١٢)، ويرى بعض الفقهاء أن من يشتم امرأة شتما مؤلما يسأل جنائيا إذا أدى شتمه إلى إجهاض المرأة.

• المبحث الثالث: حكم الإجهاض وآراء العلماء فيه:

منذ تصل الحيوانات المكونة للحى إلى موضعه من الرحم ويتأكد كونه قد صار جنينا يصير كائنا له حق الحياة، فليس لأمه ولا لغيرها أن تعتدي عليه بأي نوع من أنواع الاعتداء، ولذلك يعتبر الإجهاض جريمة سواء أكان من الأم أم كان من غيرها، ولذلك وضع الله تعالى عقوبة في الدنيا تقع على من يعتدي عليه وذلك فوق عقوبته في الآخرة^(١٣).

وتفصيل ذلك أن كتب الفقه في المذاهب تجمع على تحريم الإجهاض بعد نفخ الروح إلا لعذر، أما قبل نفخ الروح فإن لهم عبارات يختلف بعضها عن بعض حول الإباحة والكراهة والتحريم.

أولاً: فقهاء الحنفية : نص فقهاء هذا المذهب على أنه يباح للمرأة إسقاط الولد قبل أربعة أشهر ولو بلا إذن الزوج. وقد نقل ابن عابدين أنه يباح الإسقاط بعد الحمل ما لم يتخلق من الولد شيء ولا يكون ذلك إلا بعد مائة وعشرين يوماً. وحجتهم ما نقل عن صاحب الخيانة أنه لا يقول بالحل إذ المحرم لو كسر بيض الصيد ضمنه لأنه أصل الصيد. فلما كان يؤاخذ بالجزاء فلا أقل من أن يلحقها إثم إذا أسقطت بغير عذر. ولكن إذا كان هناك عذر يقتضي ذلك كانقطاع لبن المرأة بعد ظهور الحمل وكشورها بالهزال والضعف عند تحمل أعباء الحمل وكون الوضع بالنسبة لها يتم من غير طريقه الطبيعي أي بالعملية القيصرية فإنه لا مجال عندنا للقول بمنع الإجهاض، فإنه لا مجال عندنا للقول بمنع الإجهاض، مثل هذه الأحوال مطلقاً^(١٤).

فقهاء المالكية: منعوا ولو قبل الأربعين يوماً، ولقد جاء في شرح الدردير : لا يجوز إخراج المنى المتكون في الرحم ولو قبل الأربعين يوماً وإذا نفخت فيه الروح حرم إجماعاً ونص ابن رشد على أن مالكا استحسن في إسقاط الجنين الكفارة ولو لم يوجبها بين العمد والخطأ. واستحسن الكفارة يرتبط بتحقق الإثم. إلا أن في عبارة ابن رشد تعميماً يتناول ما قبل الأربعين يوماً وما بعدها وإن كان التعليل بالتردد بين العمد والخطأ يرجح صرفه إلى ما بعد نفخ الروح^(١٥).

فقهاء الشافعية: اختلف الشافعية في سبب الإسقاط ما لم يصل لحد نفخ الروح فيه والذي يتجه وفقاً لابن العماد وغيره الحرمة، وفرق بين ذلك وبين العزل بأن المنى حال نزوله محض جماد ولم يتهيأ للحياة بوجه بخلاف بعد استقراره في الرحم وأخذه في مبادئ التخلق، ثم قيل إن بعض الكتب خلاف

ذلك أخذاً من قول ابن حجر والذي يتجه إلى الحرمة ومقتضى ذلك أن بعض الشافعية يقول بعدم حرمة الإسقاط قبل نفخ الروح^(١٦).

أما فقهاء الحنابلة فإنهم يتناولون هذا الموضوع بإطلاق دون تفصيل بما يفيد وقوع الإثم. يقول ابن قدامة: "من ضرب بطن امرأة فألقت جنيناً، وفي الحامل إذا شربت دواء فألقت جنيناً أن على كل منهما كفارة وغرة"^(١٧)، والحكم بوجوب الكفارة في هذا المقام يقتضى وقوع الإثم.

ويقول صاحب كتاب المحلى وهو ابن حزم: أن من ضرب حاملاً فأسقطت جنيناً فإن كان قبل أربعة أشهر قبل تمامها فلا كفارة في ذلك لكن الغرة واجبة فقط لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم بذلك، ولم يقتل أحداً لكن أسقطها جنيناً فقط. وإذا لم يقتل أحداً لا خطأ ولا عمداً فلا كفارة في ذلك، إذ لا كفارة إلا في قتل الخطأ ولا يقتل إلا نوارح، وهذا لم ينفخ فيه الروح بعد.

وإن تيقنت حركته بلا شك وكان بعد تمام أربعة أشهر وشهد بذلك أربع قوايل فإن فيه: غرة عبد أو أمة فقط لأنه جنين قتل فهذه هي دينته والكفارة واجبة بعنق رقبة وإذا انعدم فصوص فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين لأنه قتل مؤمناً خطأ^(١٨).

• المبحث الرابع: العقوبة المقررة للجناية على الجنين:

وتحتة خمسة مطالب:

المطلب الأول: انفصال الجنين عن أمه ميتاً:

فإذا ضرب رجل بطن امرأة حامل فألقت من بطنها جنيناً ميتاً، فيجب فيه غرة وهي نصف عشر دية الرجل إذا كان ذكراً، وفي الأنثى عشر دية

المرأة، وكل منهما خمسمائة درهم لأن نصف العشر من عشرة آلاف درهم هو العشر من خمسة آلاف درهم والدليل على ذلك ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: في الجنين غرة عبد أو أمة قيمته خمسمائة. لأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالغرة على العاقلة ولأنه بدل النفس ولهذا سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم دية، وهذا رأى الحنفية^(١٩).

وقد أخذ أكثر أهل العلم بهذا الرأى منهم عمر بن الخطاب وعطاء والشعبي والنخعي والزهري والثوري والشافعي وإسحاق وأبو ثور واستكلوا بحديث آخر ما روى عن عمر رضي الله عنه: انه استشار الناس في املاص المرأة فقال المغيرة بن شعبه: شهدت النبي ﷺ قضى فيه بغرة عبد أو أمة. قال لتأتين بمن يشهد معك فشهد له محمد بن مسلمة.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "اقتتل امرأتان من هذيل فرمت أحدهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها، فاختصموا إلى رسول الله ﷺ: أن دية جنينها عبد أو أمة. وقضى بدية المرأة على عاقلتها وورثها ولدها ومن معهم. والغرة عبد أو أمة سميا بذلك لأنهما من أنفس الأموال والأصل فيه الخيار^(٢٠).

هذا وتجب الدية في حالتي العمد والخطأ معا ولا فرق بين الحالتين إلا أن دية الجنين تغلظ في حالة العمد وتخفف في حالة الخطأ.

والغرة تورث على الجنين على فرائض الله وفي مذهب مالك رأى مرجوح بأنها لكم دون غيرها وهو مذهب الليث ومن المتفق عليه أن القاتل لا يرث شيئا من الغرة إذ لا ميراث للقاتل^(٢١).

فإن أراد دفع بدلها أي الغرة ورضي المدفوع إليه جاز، لأنه حق الأنمي

فجاز ما تراضيا عليه وأيهما امتنع من قبول البذل فله ذلك، لأن الحق فيها فلا يقبل بدلها إلا برضاها^(٢٢).

المطلب الثاني: انفصال الجنين عن أمه حيا وموته بسبب الفعل:

الجنين إن ألقته أمه حيا ثم مات، فتجب فيه دية كاملة، لأنه أُلّف حيا بالضرب السابق وإن ماتت الأم من الضربة ثم خرج الجنين بعد ذلك حيا ثم مات، فتجب عليه دية في الأم ودية في الجنين لأن موت الأم أحد سبب موته.

وان انفصل حيا، وبقي بعد انفصاله زمانا بلا ألم فيه ثم مات فلا ضمان على الجاني، وإن مات حين خرج بعد انفصاله أو تحرك تحركا شديدا كقبض يد ولو كانت حركة منبوح أو دام ألمه ومات منه، فتجب دية نفس كاملة على الجاني ولو انفصل الجنين دون ستة أشهر^(٢٣).

وإذا انفصل الجنين عن أمه حيا ثم مات بسبب فعل الجاني فالعقوبة القصاص عند من يراه من القائلين بوجوب العمد أو هي الدية الكاملة عند غيرهم من القائلين بأن الفعل عمد أو القائلين بأنه شبه عمد وكذلك العقوبة الدية باتفاق في حال الخطأ وتعدد الديات بتعدد الأجنة، فلو أُلقت المرأة جنينين ذكرين أو ثلاثة كان على الجاني ثلاث ديات كاملة، وإذا ماتت بسبب الجنابة فلا تدخل دية الجنين في ديته ولا تدخل ديته في ديات الأجنة ولو تعددت^(٢٤).

المطلب الثالث: انفصال الجنين حيا ولم يم:

إذا انفصل الجنين حيا وعاش أو مات بسبب آخر غير الجنابة كأن قتله آخر أو امتنعت الأم عن إرضاعه حتى مات فعقوبة الجنابة على الجنين هي

التعزير لا غير لأن موت الجاني حدث بسبب غير فعله، أما العقوبة على قتل الجنين بعد انفصاله فهي عقوبة القتل العادي لأن الجريمة ليست إلا إزهاق روح إنسان حي^(٢٥).

المطلب الرابع: انفصال الجنين بعد وفاة الأم أو عدم انفصاله:

إذا لم يترتب على الجنائية انفصال الجنين أو ماتت الأم قبل انفصاله أو انفصل عنها بعد وفاتها فالعقوبة على الجنائية في هذه الحالات جميعا هي التعزير ما دام لم يقدّم دليل قاطع على أن الجنائية أدت لموت الجاني أو انفصاله وأن موت الأم لا دخل له في ذلك.

ولا تعتبر الجنائية على الجنين قائمة ما لم ينفصل الجنين عن أمه، فمن ضرب امرأة على بطنها أو أعطاها دواء فأزال ما يبطنها من انتفاخ أو أسكن حركة كانت تشعر بها في بطنها لا يعتبر أنه جني على الجنين لأن حكم الولد لا يثبت إلا بخروجه ولأن الحركة يجوز أن تكون لريح في البطن سكنت فهناك شك في وجود أو موت الجنين ولا يجب العقاب بالشك وهذا هو رأي الفقهاء الأربعة، وأساسه عدم اليقين من وجود الجنين أو موته^(٢٦).

المطلب الخامس: أن يترتب على الجنائية إيذاء الأم أو جرحها أو موتها:

فإذا أعطى رجل امرأة دواء بقصد إجهاضها فماتت بعد أن انفصل ولدها ميتا فعليه دية المرأة باعتبار أنه قتلها قتلا شبه عمد وعليه غرة دية الجنين، وإذا ماتت بسبب الفعل بعد انفصال ولدها حيا فعلى الجاني ديتان، دية المرأة ودية الجنين.

وإذا ضرب شخص امرأة بالسيف فأسقطت جنينين أحدهما أصابه السيف فنزل ميتا والثاني نزل حيا ثم مات وماتت المرأة فعلى الجاني

القصاص في قتل المرأة، وعليه دية كاملة للجنين الذي نزل حيا وغرة للجنين الذي نزل ميتا.

وإذا ضربها فقطع زراعها فألقت ولدها ميتا فعليه القصاص فيما فعل بالمرأة وعليه غرة دية الجنين.

وإذا ضربها ضربا لم يترك أثرا فأجهضت جنينا انفصل عنها ميتا فعليه التعزير في ضرب المرأة وعليه غرة دية الجنين^(٢٧).

• المبحث الخامس: هل في الجنين كفارة أم لا ؟

إذا ضرب بطن امرأة فألقت جنينا ميتا فعليه الكفارة. وبه قال حسن وعطاء والزهري والنخعي والحكم وحماد ومالك والشافعي وإسحاق وقال أبو حنيفة لا تجب^(٢٨).

وقال الشافعي رحمه الله تجب الكفارة لأنه نفس من وجه فتجب احتياطا طالما فيها من العبادة، ويقول الحنفية ولنا أن الكفارة فيها بمعنى العقوبة لأنها شرعت زاجرة وفيها معنى العبادة لأنها تتفادى بالصوم وقد عرف وجوبها في النفس المطلقة فلا تتعدها لأن العقوبة لا يجرى فيها القياس^(٢٩).

أما أبو حنيفة فيفرق بين انفصال الجنين ميتا وانفصاله حيا ويوجب الكفارة في الحالة الثانية دون الأولى " وهناك قول ثان: أن الإمام مالك جعل الكفارة مندوبا إليها في الجناية على الجنين وليست واجبة^(٣٠).

وعند ابن جريج قال: قلت لعطاء: ما على من قتل من لم يستهل قال: أرى أن يعتق أو يصوم. وعن معمر عن الزهري في رجل ضرب امرأته فأسقطت قال: يغرم غرة وعليه عتق رقبة. وعن إبراهيم النخعي قال في

المرأة تشرب الدواء فيسقط ولدها: تكفر وعليها غرة. وعن عمر بن ذر قال: سمعت مجاهدا يقول: مسحت امرأة بطن امرأة حامل فأسقطت جنينا ؟ فرفع ذلك إلى عمر فأمرها أن تكفر بعنق رقبة يعنى التي مسحت^(٣١).

• الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وبعد فأشكر الله سبحانه وتعالى على إتمام هذا البحث بكل يسر وسهولة، وقد حاولت بكل جهد أن أتقنه وأخلصه الله سبحانه وتعالى ونسأله أن يقبل أعمالنا الصالحة وأن يبعثنا عليها. هذا وما كان من توفيق فمن الله وحده وما كان من خطأ أو سهو أو نسيان فمني ومن الشيطان والله ورسوله منه براء. كما أعوذ بالله أن أذكركم به وأنساه وأعوذ بالله أن أكون جسرا تعبرون به إلى الجنة ويلقى بى في النار.

ولقد حصلت على بعض النتائج المهمة بعد كتابة هذا البحث وهى

كالتالى:

- ١- تقع الجناية على الجنين كلما وجد ما يوجب الانفصال عن أمه سواء كان حيا أو ميتا وتعتبر الجناية تامة بحدوث الانفصال.
- ٢- وقد اتفق الفقهاء على تحريم الإجهاض بعد نفخ الروح إلا لعذر ولكن اختلفوا قبل نفخ الروح. والحنفية على أنه يباح للمرأة إسقاط الولد قبل أربعة أشهر ولو بلا إذن الزوج، والمالكية منعو الإجهاض ولو قبل أربعين يوما وأما الشافعية فقد اختلفوا في سبب الإسقاط ما لم يصل لحد نفخ الروح فيه، فعبر بعضهم بالحرمة والبعض الآخر بعدم حرمة قبل نفخ الروح، والحنابلة يتناولون الموضوع بالإطلاق دون تفصيل بما يفيد وقوع الإثم.

- ٣- من ضرب بطن امرأة حامل فألقت من بطنها جنينا ميتا فيجب فيه غرة وهي نصف عشر دية الرجل اذا كان ذكرا وفي الأنثى عشر دية المرأة، ويساوى خمسة من الإبل.
 - ٤- والغرة تورث عن الجنين على فرائض الله. ويقول بذلك أكثر أهل العلم ما عدا الليث، وإذا أراد بدلها فإنه يوجب رضي المدفوع إليه.
 - ٥- فإن ألقته حيا ثم مات، فيجب فيه دية كاملة، وإن انفصل حيا وبقي بعد انفصاله زمانا بلا ألم فيه ثم مات فلا ضمان على الجاني.
 - ٦- إذا انفصل الجنين حيا وعاش أو مات بسبب آخر غير الجناية كأن قتله آخر فعقوبة الجناية على الجنين التعزير لا غير.
 - ٧- إذا لم يترتب على الجناية انفصال الجنين أو ماتت الأم قبل انفصاله أو انفصل عنها بعد وفاته فالعقوبة على الجناية هي التعزير.
 - ٨- فإذا أعطى الرجل المرأة دواء فقصد إجهاضها فماتت بعد أن انفصل ولدها ميتا فعليه دية المرأة وغرة دية الجنين.
 - ٩- إذا ضرب بطن امرأة فألقت جنينا ميتا فعليه كفارة. وبه قال حسن وعطاء والزهرى والنخعي ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق. وقال أبو حنيفة لا يجب، فإنه يفرق بين انفصال الجنين ميتا وانفصاله حيا ويوجبه في الثانية. وهناك قول آخر لمالك بأن الكفارة مندوبة وليست واجبة.
- وبهذا نتم هذا البحث ونسأل الله أن نستفيد منه حق استفادة وأن يوفقنا في الدارين

والحمد لله رب العالمين

• حواشي البحث:

- (١) سورة الزمر آية ٦.
- (٢) الجنين والأحكام المتعلقة به في الفقه الإسلامي ص ٣١.
- (٣) الجامع لأحكام القرآن ج ١٧ ص ١١٠.
- (٤) حاشية رد المحتار ج ٦ ص ٥٨٧.
- (٥) الجنين ص ٣١.
- (٦) المعجم الوسيط ج ١ ص ١٤٣.
- (٧) الجنين والأحكام المتعلقة به ص ٣٠٠.
- (٨) حاشية رد المحتار ج ٦ ص ٥٨٧.
- (٩) نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٦٠.
- (١٠) املاص المرأة : أن تضرب المرأة في بطنها فتلقى جنيها.
- (١١) نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٦٠.
- (١٢) نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٦٠.
- (١٣) العقوبة في الفقه الإسلامي ص ٥٧٥.
- (١٤) حاشية رد المحتار ج ٦ ص ٥٩١.
- (١٥) الجنين والأحكام المتعلقة به ص ٣٠٢.
- (١٦) نهاية المحتاج ج ٨ ص ٤١٦.
- (١٧) المغنى ج ٨ ص ٤١٨.
- (١٨) المحلى لابن الحزم ج ١٢ ص ٣٨٠.
- (١٩) الفقه على المذاهب الأربعة ج ٥ ص ٣٧٢ والبحر الرائق ج ٨ ص ٢٨٩.
- (٢٠) المغنى ج ٨ ص ٤٠٤، شرح الزرقاني ج ٤ ص ١٨١ ومواهب الجليل ج ٦ ص ٢٥٧، نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٦٠.
- (٢١) المراجع السابقة. والإقناع ج ٤ ص ٢١٠.
- (٢٢) المغنى ج ٨ ص ٤٠٧.
- (٢٣) الفقه على المذاهب الأربعة ج ٥ ص ٣٧٣ - ٣٧٤.
- (٢٤) التشريع الجنائي الإسلامي ج ٢ ص ٣٠٠.
- (٢٥) التشريع الجنائي ج ٢ ص ٢٩٤.
- (٢٦) المصدر السابق، نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٦٠ - ٣٦١.
- (٢٧) التشريع الجنائي ج ٢ ص ٣٠٢.
- (٢٨) المغنى ج ٨ ص ٥١٥.
- (٢٩) البحر الرائق ج ٨ ص ٣٩١.
- (٣٠) التشريع الجنائي ج ٢ ص ٣٠٢.
- (٣١) المحلى ج ١٢ ص ٣٧٨.

• ثبت المصادر والمراجع:

١. الجامع لأحكام القرآن: القرطبي .
٢. الجنين والأحكام المتعلقة به في الفقه الإسلامي: محمد سلام مذكور.
٣. حاشية رد المحتار: ابن العابدين .
٤. البحر الرائق شرح الدقائق: زين الدين ابن نجيم .
٥. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل: عبد الرحمن يلبسى المغربي .
٦. شرح الزرقاني: محمد الزرقاني.
٧. بداية المجتهد : ابن رشد.
٨. المغنى : ابن قدامة.
٩. الإقناع: شرف الدين موسى الحجاوى.
١٠. المحلى : ابن حزم.
١١. الفقه على المذاهب الأربعة : عبد الرحمن الجزيرى.
١٢. الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: أبو زهرة.
١٣. التشريع الجنائي الإسلامي: عبد القادر عودة.

